ورشة عمل مصفوفة التحديات

التشريعات والقضايا العامة

القضية	المطلب
عدم استقرار التشريعات والقوانين والانظمة مما يؤثر سلباً على أداء القطاع وبيئة الأعمال والذي يؤثر على قدرة الشركات العاملة حيث يتم إعداد الخطط في تلك الشركات وحساب الكلف مسبقاً	"التنسيب لمجلس الوزراء الموقر بأهمية العمل على ثبات التشريعات لتمكين الشركات والقطاع الخاص من اعداد الخطط وحساب تكاليف الانتاج وفقاً لمعطيات ثابتة، وعدم إصدار اي قوانين جديدة تحمل القطاع الصناعي أي أعباء جديدة ضرورة التشاور مع القطاع الخاص ممثلاً بغرفة صناعة الاردن ضمن آلية مؤسسية ""مجلس شراكة تشريعي"" قبل اصدار اية تشريعات او قوانين او انظمة تتعلق بأداء القطاع الصناعي، على أن يتم إنشاء المجلس وفق سند قانوني سواء بقانون أو قرار مجلس وزراء بحيث يكون رأي القطاع الخاص ملزم وليس فقط للاستئناس.

القضية	المطلب
تعديل قانون ضريبة الدخل الذي تم بموجبه رفع معدل ضريبة الدخل على القطاع الصناعي إلى 20% إضافة إلى 1% كضريبة تكافل اجتماعي، بالتزامن مع انتهاء نظام إعفاء أرباح الصادرات.	تبني نظام حوافز للقطاع الصناعي المقترح من قبل غرف الصناعة.

القضية	المطلب
فرض ضريبة المبيعات على مدخلات الإنتاج بنسب أعلى من الضريبة المفروضة على المخرج النهائي	مساواة الضريبة وتقليل/الغاء الفجوة بين مدخلات الإنتاج والسلع النهائية

القضية	المطلب
السماح بتأجيل الضريبة على مدخلات الإنتاج المستوردة، على عكس مدخلات الإنتاج المحلية، يؤدي هذا الاجراء الى استنزاف السيولة المالية لدى المصانع كما انه يحد من عملية التشبيك بين المصنعين والمزودين المحليين حيث يشجع هذا الاجراء على استيراد مدخلات الانتاج من الخارج بدلا من شرائها من السوق المحلي للاستفادة من ميزة تاجيل دفع الضريبة.	مساواة المنتج المحلي بالأجنبي من خلال السماح بتأجيل الضريبة عليه حتى لو استلزم ذلك تعديل قانون، وعلى أقل تقدير نؤكد على تطبيق وتفعيل القرار الصادر مؤخراً القاضي بوقف التأجيل على المنتجات الأجنبية ذات المثيل المحلي بشكل واسع ليشمل جميع مدخلات الإنتاج.

القضية	المطلب
"عدم دستورية المادة 57/ و/2 من قانون الضريبة العامة على المبيعات "إذا قضت المحكمة برد الطعن كلياً أو جزئياً فتقضي في الدعوى نفسها بفرض التعويض المدني المقرر وفق أحكام هذا القانون وذلك على مقدار الضريبة الذي ردّ الطعن بشأنه"حيث تفقد هذه المادة حق المكلف بالتقاضي والاعتراض وأن حق اللجوء للقضاء حق مكفول بالدستور وأن هذه النص سيكون عائقاً أمام اللجوء للقضاء والأصل ألا يضار طاعنٌ بطعنه."	إلغاء هذه المادة من قانون ضريبة المبيعات أسوة بإلغائها من قانون ضريبة الدخل الأخير

القضية	المطلب
مستوردات المشاريع من المستلزمات والموجودات الثابتة بموجب قانون الاستثمار معفاة من الرسوم الجمركية وخاضعة ايضاً للضريبة العامة على المبيعات بنسبة الصفر على الرغم من وجود صناعات اردنية مثيلة وبجودة عالية.	ضرورة مراجعة الجداول الملحقة بنظام الحوافز الاستثمارية بحيث يتم استثناء المستلزمات والموجودات الثابتة التي يوجد لها صناعة وطنية مثيلة من الاعفاء. مخاطبة رئاسة الوزراء لإلزام الشركات المنفذة للمشاريع الوطنية بنسبة للمنتج المحلي (كوتة). تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل (مثال لبنان 18% رسوم توطين عقود المشاريع).

القضية	المطلب
قيام جهات رسمية بالكشف على المصانع الغذائية دون التنسيق مع المؤسسة العامة للغذاء والدواء مثل امانه عمان ، الشرطة البيئية ، صحة البيئة	تفعيل قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الإقتصادية من حيث الإلتزام بصلاحيات ومسؤوليات الرقابة والتفتيش (الصناعات الغذائية على سبيل المثال)

القضية	المطلب
الأعباء المالية التي تترتب على صاحب العمل بموجب التعديل الأخير على قانون العمل رقم 14 لعام 2019، مثال: إلزام صاحب العمل الذي يستخدم عدد من العمال (ولم يحصرها بالعاملات) ولديهم من الأطفال ما لا يقل عن 15 طفل تقل أعمارهم عن 5 سنوات تهيئة مكان مناسب في عهدة مربية (حضانة).	إيجاد آلية مناسبة بالشراكة بين مختلف الجهات لإنشاء حضانات في التجمعات الصناعية.

القضية	المطلب
قرار محكمة التمييز رقم (837/2017) بتاريخ 9/5/2017 والذي انتهى الى تأكيد قيام المسؤولية الجزائية لممثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذي يوقع ورقة الشيك الصادر عن الشركة، كونه ملزماً بالأعمال الموكولة اليه في حدود القوانين والأنظمة، ولا يجوز له الاحتجاج بموجب المادة (53/أ) من قانون الشركات وتعديلاته النافذ بخصوص استقلال الذمة المالية للشركاء عن الشركة.	إيجاد تعديل تشريعي على المادة 74/2 من قانون العقوبات والتي تنص على أن الهيئات المعنوية مسؤولة جزائياً عن أعمال مديريها وأعضاء إدارتها وممثليها ...، يعزز ما ورد في المادة (53/أ) من قانون الشركات وتعديلاته النافذ بخصوص استقلال الذمة المالية للشركاء عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة عن ذمة الشركة.

القضية	المطلب
قانون حماية البيئة "بعض البنود تثقل كاهل الصناعة مثل:المادة 9-ج على المنشأة التي ينجم عن نشاطها الصناعي مياه عادمة القيام بمعالجتها. ان هذا القانون هو قانون جبائي اعتمد على تغليظ العقوبات بطريقة مبالغ بها، مثال :المادة 18-ه يعاقب بغرامة لا تقل عن الف دينار ولاتزيد عن ثلاثة آلاف دينار كل من يخالف شروط التصريح البيئي او عدم تجديده"	مراجعة القانون والتعديل على مواده التي يتم بموجبها فرض الغرامات وبما لا يثقل كاهل الصناعة بالمزيد من الاعباء والكلف. اعادة النظر بجميع التشريعات البيئية في هذه المرحلة والتخفيف من متطلباتها على الصناعة. ضرورة تقديم الدعم المالي والفني للمصانع لتستطيع التوائم مع المتطلبات، حيث اصبحت المتطلبات البيئية المتعددة تضيف اعباء فوق الأعباء الاخرى التي تتحملها الصناعة. او الزام المنشآت فقط ذات الاثر الخطير على البيئة والمياه الجوفية فقط، إعداد مصفوفة واضحة للمتطلبات من قبل الحكومة يلزم بها جميع الأطراف، وتكون مرجعية لكل جهة. على الحكومة توفير البنية التحتية المناسبة لمساعدة المصانع على التخلص من نفاياتها، حيث ان كلف التخلص من النفايات هي كلف واعباء إضافية. وإقامة محطة خاصة في كل تجمع صناعي للتخلص من النفايات والمياه العادمة.

القضية	المطلب
قانون تنظيم المدن والقرى وضعت المادة 32 من القانون حداً أقصى لمدة الإستعمال المخالف 10 سنوات.التعديلات على المخطط الشمولي للمناطق التابعة لأمانة عمان الكبرى حسب قانون تنظيم المدن والقرى أدى إلى تغيير صفة الإستعمال للأراضي داخل عدد من المناطق مما أدى إلى حالة إرباك لدى المصانع التي وجدت نفسها في مناطق مخالفة علماً بأن المصانع أقدم من الأحياء السكنية التي زحفت إليها. والبديل لم يكن مناسباً سواء من طبيعة الأردن أو البعد المكاني. وربط تجديد رخصة المهن لهذه المصانع بتوقيع تعهد بترحيل المصنع في حال صدور مخطط شمولي جديد, علماً بأن أمانة عمان قامت بأكثر من مرة بتشكيل لجان لهذا الموضوع خلال السنين الأربع الماضية وكان هنالك توافق أولي لوضع إشتراطات بيئية تلتزم فيها المصانع مقابل الإبقاء عليها في أماكنها, وتراجعت أمانة عمان عن هذا التوافق	إبقاء هذه المصانع مع تطبيق آلية مناسبة متفق عليها مع الجهات المعنية لاتخاذ المصنع إجراءات تخفف من الأثر البيئي على محيط المصنع. ضرورة إيجاد آلية تعويض مناسبة لهذه المصانع المتضررة من توفير بنية تحتية وخدمية لانتقال هذه المصانع

القضية	المطلب
مشروع قانون إدارة النفايات المادة 7 – ه ، د والتي تقضي بإلزام منتجي السلع بمبدأ المسؤولية الممتدة لمنتجاتهم حيث هم مسؤولون عن السلع بعد ان يتم تداولها الى ان تصبح نفايات • هذه المادة ستحمل الصناعة كلف وأعباء اضافية لاتستطيع الصناعة تحملها في هذا الوقت الصعب المادة 10 بموجب هذه المادة تم نقل موضوع ادارة النفايات والمراقبة عليها الى ثلاثة عشر جهة وجميعها لديها صلاحيات الادارة والرقابة والتفتيش على النفايات المتولدة في الاردن، وهذا التوجه في القانون بصورته الحالية يتعارض تماما مع ماورد في قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية لسنة 2017، والذي تم إقراره بالأساس بهدف التخلص من تعدد المرجعيات الرقابية والتفتيشية على الأنشطة، حيث أن المادة (9/أ) من قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية حظرت إجراء التفتيش على الأنشطة الاقتصادية الا من جهتين مرجعيتين فقط الا وهما وزارة البلديات ووزارة البيئة	سحب مشروع قانون إدارة النفايات وإعادة التشاور حوله، كون البلديات وأمانة عمان تقوم بهذه المهمة مدفوعة التكاليف مسبقاً.

القضية	المطلب
نظام رسوم المقالع والتعدين 1. ارتفاع رسوم ضمان الدونم لاكثر من 8 اضعاف خلال عدة سنوات (من 200 دينار الى 1600 دينار). 2. ارتفاع رسوم التعدين. 3. رسوم الكشف على المواقع 400 دينار 4. ضرورة تقديم كفالة بنكية لحسن التنفيذ للمقالع. 5. ارتفاع رسوم التصدير على الخامات الطبيعية"	تعديل نظام رسوم المقالع والتعدين، بما يضمن تخفيض رسوم الضمان ورسوم التعدين والكشف على المقالع. عدم إخضاع منتجات البحر الميت المصنعة للنظام لما لها من خصوصية، أن يتم إعتماد معادلات التصنيع في النسب المفروضة في منتجات البحر الميت بدلاً من اعتماد وزن الشحنة كاملة لإصدار رخصة تصدير (طين + ملح) .

القضية	المطلب
وسعت المادة 43/1 من قانون نقابة المحامين إلزامية تعيين مستشار قانوني على العديد من الشركات بغض النظر عن رأسمالها وخفضت راسمال الشركات ذات المسؤولية المحدودة الملزمة بتعيين وكيل او مستشار قانوني من (150) الف دينار الى (20) الف دينار. كما خفض راسمال شركات التضامن وغيرها من الشركات الى (50) الف دينار. - تم رفع الغرامة المترتبة على الشركات من دينارين الى خمسة دنانير عن كل يوم تتأخر فيه عن ذلك التعيين.	ان يتم تعديل المادة رقم (43) بحيث يتم رفع رأسمال الشركات الملزمة بتعيين وكيل أو مستشار قانوني إلى مائة ألف دينار. شطب الغرامة المترتبة على الشركات أو ان يتم في حال تعذر ذلك تخفيض الغرامة من خمسة دنانير إلى دينارين عن كل يوم. إيجاد آلية لتطبيقها ون تحميل الشركات الصناعية هذا العبئ مرة واحدة.

القضية	المطلب
التأمين يواجه القطاع الصناعي صعوبات في ابرام عقود التأمين على المنشآت الصناعية وذلك بسبب رفض شركات التأمين الاردنية شمول الشركات الصناعية وتغطيتها من الناحية التأمينية بحجة ارتفاع نسبة الخطر في تلك المنشآت. كما تتجه شركات التأمين الى الموافقة على اصدار بوالص تأمين بأقساط مرتفعة جداً لا يمكن للشركات الصناعية تحملها.	ضرورة العمل على ايجاد آليات لتسهيل حصول المنشآت الصناعية على التامينات اللازمة وباسعار معقولة خاصة في ظل عزوف كبير من شركات التأمين المصانع من خلال إيجاد الية الزامية لشركات التأمين بتأمين نسبة معينة من القطاع الصناعي بالتزامن مع ضرورة إعادة دراسة ومتطلبات شروط الدفاع المدني للسلامة العامة. تكليف مستشار مختص في عقود التأمين لدى غرفة الصناعة ليقوم بدراسة عقود التأمين قبل توقيعها من قبل المصانع.

قضايا تتعلق بالعمالة والعمل

القضية	المطلب
مشاكل متعلقة بالعمالة من (عزوف العمالة المحلية ، غياب العمالة الماهرة ، مخرجات التعليم ،إنخفاض نسب العمالة الوافدة المسموح بها في القطاع الصناعي (بعض القطاعات الفرعية)).	إعادة النظر بنسب العمالة الوافدة في القطاعات ذات الكثافة العمالية والتي تحوز على نسبة عمالة وافدة اقل حسب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين غرفة صناعة الأردن و وزارة العمل. ربط نظام الحوافز الذي سيتم إقراره للقطاع الصناعي بقضايا إنشاء وحدات تدريب داخل المصنع. ربط نظام الحوافز الذي سيتم إقراره للقطاع الصناعي بتشغيل العمالة الأردنية إعادة تاهيل لمؤسسات التدريب المهني وفقا لمتطلبات القطاع الصناعي من العمالة إيجاد وسائل نقل مباشرة للمدن الصناعية. تأمين حضانة اطفال لكل تجمع صناعي. تخفيض رسوم معهد إيجابي وإعطاء عدد دورات مدعومة لكل صناعي. إيجاد مناهج عملية للموظفين وفقا للقطاعات يتم التعاون فيها بين الشركات الصناعية في نفس القطاع تحت مظلة غرفة الصناعة.

القضية	المطلب
الاستمرار بطرح قضية رفع الحد الأدنى للأجور والمطالبة بزيادته دون وجود دراسات حقيقية للأجر التوازني الذي يحقق العدالة في سوق العمل عند التقاء جانبي العرض والطلب ""صاحب العمل والعامل"" الأمر الذي يتنافى مع سياسة اقتصاد السوق الحر التي تبناها الأردن منذ زمن.	عدم رفع الحد الادنى للاجور الا بعد التشاور الحقيقي مع القطاع الصناعي والذي يأتي بمخرجات تطبق على ارض الواقع وتضمن استقرار ما امكن من تكاليف الانتاج

القضية	المطلب
اجبارية اشراك العمالة الوافدة بالضمان الاجتماعي	اما ان يكون شمول العمالة الوافدة بالضمان الاجتماعي اختياري او حصر شمول العمالة الوافدة بالضمان الاجتماعي باصابات العمل فقط وتخفيض الاشتراكات الشهرية و ان يكون شمول العمالة الوافدة بالضمان بعد مضي ثلاثة اشهر عند صاحب العمل .

القضية	المطلب
غرامات التأخر عن دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي	"إعفاء الشركات الصناعية من الغرامات المالية المترتبة عن التأخير بدفع المستحقات المالية عن المشتركين امكانية الدفع بأثر رجعي عن المشتركين بالضمان الاجتماعي الغاء اجراء وضع اشارة حجز على المنشأت والاموال في حالة التأخر عن الدفع او على اقل تقدير حصر الحجز بقيمة المطالبة.

القضية	المطلب
ضعف في مستوى / المعرفة والمهارات لخريجي الجامعات الأردنية مقارنة مع المستجدات والاحتياجات المتخصصة للقطاع الصناعي	1.تطوير المناهج الدراسية الجامعية لمختلف التخصصات العلمية والفنية والادارية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي من خلال تشكيل لجان بمشاركة مختصين من الصناعة والجامعات. 2. تطوير تشريعات وأنظمة جامعية لاستقطاب محاضرين من القطاع الصناعي من ذوي الخبرة والكفاءة للمشاركة في التعليم الجامعي وذلك على أساس عمل جزئي، وبما يهدف الى تطوير مهارة الطلاب وطرح الحالات العملية من واقع وتحديات القطاع الصناعي 3. زيادة فترة التدريب الالزامية لطلاب الهندسة لتصبح فصل دراسي كامل بدلا من الفترة الحالية البالغة بالاضافة الى منح الاختيار لطلاب الهندسة لقضاء فترات تدريب أطول لدى المصانع كبيدل عن جزء من المواد الاختيارية ليست ذات العلاقة بكليات الهندسة. 4.تطوير نماذج وطنية لتدريب الطلاب لدى القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الاقتصادية يتضمن تطوير مناهج خاصة بفترة التدريب ، نماذج عقود تحدد مسؤوليات وأطراف كافة الاطراف ، اليات متابعة المتدربين اثناء فترة التدريب .

القضية	المطلب
تعقيد اجراءات الضمان الاجتماعي المتعلقة باصابات العمل.	"تسريع اجراءات صرف تعويضات المالية عن اصابات العمل ان يتم دراسة هذه التعويضات المالية عن اصابات العمل بشكل دقيق وواضح"

القضية	المطلب
اجبارية شمول جميع المنشأت بالضمان الاجتماعي	توسعة قاعدة الاشتراك بالضمان تكون من خلال تخفيض النسب التي يتحملها أصحاب العمل والعاملون. زيادة الحملات التوعوية والتثقيفية بأهمية الاشتراك بمظلة الضمان الاجتماعي وليس اجبارية الاشتراك.

القضية	المطلب
ضعف كبير في الشراكة والتعاون بين القطاع الصناعي والجامعات الأردنية ومراكز الأبحاث في مجال تطوير تنافسية الصناعات الأردنية من خلال الابحاث العلمية التطبيقية، تطوير المنتجات والاستشارات الفنية المتخصصة	"تطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والجامعات الأردنية من خلال ما يلي: 1.تعديل متطلبات الترقية لاساتذة الجامعات بأن تتضمن تنفيذ عقود البحث العلمي التطبيقي بالتعاون مع المصانع وبحيث يتضمن ذلك تطوير اليات لتقييم نتائج المشاريع المنفذة ضمن اطار العقود ، وهذا يضاف الى المتطلبات الحالية الاخرى مثل نشر الابحاث العلمية في المجالات المحكمة. 2.السماح لأساتذة الجامعات بقضاء فترة التفرغ العلمي لدى المصانع لانجاز مشاريع بحث علمت تطبيقي من خلال الشراكة والتعاون مع المصانع. 3. اعطاء الأولوية عند تعيين حملة الدكتوراة لمن لديهم خبرة عملية ، وذلك قبل الالتحاق بالتدريس لدى الجامعات الاردنية."

القضية	المطلب
يستطيع اي عامل تقديم شكوى ضد الشركة و تتخذ الإجراءات بدون علم الشركة حتى ان صاحب الشركة يتفاجئ بقرار اغلاق او قرار حجز او تنفيذ قضائي بحق صاحب الشركة كل هذا يحصل دون علم الشركة	يجب اعادة النظر بالنسبة لقوانين العمل والعمال و اتخاذ تدابير تضمن حقوق الطرفين و ليس طرف على حساب الآخر.

القضية	المطلب
نظام رسوم تصاريح العمل الجديدة حوت على رسوم للمهن ذوي المهارات المتخصصة لكن هذه الرسوم مرتفعة (2400 دينار سنويا).	تخفيض رسوم تصاريح العمل لهذه المهن (الادارية ، المتخصصة) للشركات الصناعية .

القضية	المطلب
تعقيد عمليات التفتيش لوزارة العمل وأحياناً سوء تعامل مع المصانع	تفعيل التفتيش الذاتي وبناء قائمة ذهبية لمن يثبت حسن السيرة في الإلتزام بقوانين وأنظمة العمل

القضية	
التراخيص والبيئة والبنية التحتية	

القضية	المطلب
"ارتفاع كلف تركيب اللوحات الاعلانية داخل امانة عمان كبرى (75 دينار/متر) وضمن حدود البلديات (400 دينار/م) "	إعادة الوضع كما كان عليه سابقا

القضية	المطلب
عدم استفادة القطاع الصناعي من صندوق حماية البيئة لغاية اليوم	"يجب ان يعاد النظر بالتعليمات الخاصة بالصندوق وان يتم توجيه جميع اموال الصندوق لتصبح منح للمصانع الاردنية وليس توجيه للجمعيات البيئية وغيرها من الجهات وكذلك الامر بالنسبة لصندوق الطاقة"

القضية	المطلب
لايوجد حوافز مالية / ضريبية لأي صناعة صديقة للبيئة بل بالعكس يتم احيانا محاربتها عن طريق وضع العراقيل امامها	"تقديم حوافز مالية وضريبية وفنية لأي صناعة ذات بعد بيئي تقديم تمويلات ميسرة جدا للصناعات ذات البعد البيئي مثل الصناعات التي تعمل على اعادة التدوير "

القضية	المطلب
اجراءات لجنة التراخيص المركزية، والتي لا تمنح ترخيص لمصانع ترغب بالتوسع في المدن الصناعية بسبب التصنيفات المعتمدة في تلك المدن	اعادة النظر بهذه الاجراءات والتسهيل على الصناعة بما يتعلق بالتراخيص خاصة اذا الخط المرخص له لايؤثر على البيئة بشكل عام

القضية	المطلب
مشكلة كمخة مناشير الحجر، وذلك لان مكب الرصيفة تم اغلاقه	إيجاد مكب بديل

القضية	المطلب
الشروط البيئية	السماح بتشغيل الحارقات الموجودة. عدم حصر التخلص من المخلفات بوزارة البيئة او بمستثمرين مما يعيق التخلص ويزيد كلفته. السماح بإنشاء حارقات جديدة للشركات الراغبة بذلك وحسب الشروط البيئية تسهيل اجراءات التخلص من النفايات .

القضية	المطلب
وجود العديد من المستثمرين الراغبين في الحصول على رخصة مقلع في مناطق صحراوية مثل معان واصرار مديرية الحراج/ وزارة الزراعة على انها ارض حرجية رغم عدم وجود اي اشجار فيها ، حيث يتم الحصول على ترخيص مقلع خارج حدود التنظيم بتفويض وزارة الزراعة /مديرية الحراج للكشف على الموقع لاثبات وجود اشجار حرجية من عدمها قبل الموافقة للمقلع.	الموافقة على منح رخصة مقلع في مناطق صحراوية والتسهيل على مصدري احجار البناء عند طلب رخص تصدير دون طلب فاتورة من مقلع مرخص

القضية	المطلب
"يوجد خلل واضح في عدم توفر محطات المعالجة او عدم كفائتها (مثال: محطة مدينة الملك عبداللة الثاني الصناعية في سحاب)، وعدم توفر المكبات المناسبة والقريبة من التجمعات الصناعية واحيانا عدم امكانية المصانع من الشبك على شبكات الصرف الصحي- تقوم وزارة البيئة بمخالفة الصناعات واحيانا اغلاقها بسبب هذه النفايات"	- انشاء محطات معالجة مناسبة - انشاء مكبات نفايات مناسبة

القضية	المطلب
عدم وجود وسائط نقل مريحة و كريمة للنقل من عمان الى المدن الصناعية بشكل مباشر، مما يجعل الموظفين يبحثون دوماً عن عمل قريب من سكنهم .	إيجاد وسائل نقل مريحة و كريمة للمدن الصناعية في المملكة تسهّل على العاملين فيها من عناء الذهاب و الإياب

القضية	المطلب
الطرق الى المدينة الصناعية 1- لايوجد فيها لوحات ارشادية للسائقين 2- الطرقات بحاجة إلى صيانة عامة	وضع لوحات أرشادية إعادة تأهيل الطرقات

القضية	المطلب
عدم وصول مركبات نقل الاشخاص الى داخل المدينة الصناعية في سحاب و الموقر ما يضطر العمال لقطع مسافة طويلة مشياً على الأقدام للوصول إلى مكان عملهم	توفير خطوط سير للمركبات تضمن دخولها الى المدينة الصناعية لنقل العمال

القضية	المطلب
في كل عام يتم تجديد الموافقات من جهات مختلفة مما يؤخر و يعيق العمل احياناً كما يتم طلب سجل تجاري في كل مرة	الربط الالكتروني بين دوائر الحكومة وامكانية اصدار السجلات من خلال الموقع الالكتروني .

القضية	المطلب
ضعف البنية التحتية (مراكز ومعاهد) للمؤسسات الحكومية المزودة لخدمات التعليم والتدريب المهني والتقني	تحديث وتطوير البنية التحتية للمؤسسات الحكومية بالتعاون مع الجهات المانحة والقطاع الخاص

القضية	المطلب
يوجد نقص في البنية التحتية للجودة من حيث المختبرات والاعتماد والشهادات والعلامات، والمترلوجيا، لازالت العديد من المصانع تواجه مشكلة عند التصدير من عدم توفر الفحص في الاردن او ارتفاع كلفه	• تطوير منظومة البنية التحتية للجودة مما سيخدم المصدر والمستورد معا. • وجود مختبرات معتمدة اعتماد دولي. • وجود جهات لمنح شهادات المطابقة وتوسيع قاعدة المنتجات (المعتمدة اعتماد عالمي) التي تمنحها مديرية المطابقة في مؤسسة المواصفات والمقاييس شهادات المطابقة. • الاعتراف بشهادات الاردن في المطابقة • مبدأ المعاملة بالمثل للاسواق التصديرية التي تعتمد اجراءات متعلقة بالمطابقة امام الصادرات الوطنية

العطاءات الحكومية وحصر المشتريات بالمنتج الوطني والترويج للمنتج الوطني	

القضية	المطلب
عقود طباعة الكتب المدرسية (وخصوصا كتب اللغة الانجليزية) التي تقوم وزارة التربية والتعليم باستخدامها للطلبة والتي يتم طباعتها في لبنان حاليا ضمن عقود تنتهي عام 2020	- حصر طباعة الكتب المدرسية بالمطابع الاردنية - عدم تجديد العقود المبرمة لطباعة هذه الكتب

القضية	المطلب
عدم الالتزام في العطاءات الحكومية بقرارات رئاسة الوزراء الخاصة بالأفضلية السعرية وحصر المشتريات بالصناعة المحلية.	إيجاد آلية لوضع هذه القرارات في قانون حتى تكون الزامية التطبيق مع توسيع قاعدة تطبيقها و تفعيل دور ديوان المحاسبة.

القضية	المطلب
صعوبة كبيره في الوصول للمستهلك الأردني وزياده الوعي في التوجه نحو استهلاك الصناعة المحلية	تطوير برنامج (تطبيق) وبإمكان المستهلك الطلب و الشراء من خلال التطبيق و يكون التنفيذ من خلال عمل شركه تدير عملية تخزين كميات جاهزه للبيع و التوصيل للمستهلك النهائي مقابل عموله معينه 10% من مبلغ البيع بحيث يستطيع المستهلك الشراء من سله منتجات بلده بكل سهوله و يسر و على مدار العام.

قضايا عامة

القضية	المطلب
تكرار بعض أنواع مخالفات السير على الشاحنات تحمل بعض منتجات ذات خصوصية في شكلها الخارجي حيث تمتلك أحيانا مقاسات كبيرة تتطلب خروج جزء منها من الشاحنة مثال (رولات المواسير).	الحصول على استثناءات

القضية	المطلب
ضعف أثر برامج الدعم المالي والفني من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية والموجهة للقطاعات الاقتصادية بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص.	تشكيل لجنة وطنية تضم وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الصناعة والتجارة والتموين وغرف الصناعة والصناديق الوطنية والوكالات المانحة الدولية بهدف وضع السياسات والأولويات التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية والقطاع الصناعي.

القضية	المطلب
تعامل جهات التفتيش كافة عند القيام بجولات تفقدية على المصانع، حيث انها تعتبر دوماً بأن الشركة متهمة و تريد أن تبحث في الخفاء و في الهفوات لكي تغرم الشركة و ترغمها على دفع مبالغ قد تؤدي أحياناً لاغلاقها	تحسين طريقة تعامل جهات الرقابة و التفتيش لمختلف مؤسسات الدولة (ضريبة، جمارك، عمل، ضمان ...) و ذلك عند قيامها بجولات تفتيشية على المصانع و عدم اعتبار الشركة دوماً في موقع المتهم و المخالف ... وزرع مفهوم لدى هذه الجهات بأن الشركات الصناعية هي شريك في بناء اقتصاد الوطن و نهضته

القضية	المطلب
"حصر بيع المحولات الكهربائية (جديدة او مستعملة) لشركة الكهرباء الوطنية التي تقوم ببيعها للقطاع الصناعي بأسعار تتراوح من 3-4 اضعاف السعر الحقيقي. طلب تامين نقدي يودع في شركة الكهرباء على ثمن محول الكهرباء المراد تركيبه للمنشاة الصناعية يفوق ثمن المحول نفسه وعدم قبول التامينات او الشيكات البنكية "	السماح للمصانع باستيراد المحولات بشكل مباشر دون وسيط.

القضية	المطلب
عدم وجود نظام معتمد من قبل الحكومة لتقييم الشركات من الناحية الائتمانية، لمساعدة الشركات في اتخاذ قرارات البيع الآجل	تفعيل قانون المعلومات الائتمانية

قضايا التمويل

القضية	المطلب
مشكلة التمويل للقروض القائمة والجديدة خصوصاً في ظل فترة الركود التي يمر بها الاقتصاد الأمر الذي ادى الى تعثر العديد مِن التجار والمولات والاسواق وعدم التزامهم بتسديد مستحقاتهم المالية لنا الذي أثر على التدفقات النقدية والمصيبة ان البنوك بهذه الظروف تشدد في منح او تجديد التسهيلات والبعض منها يريد تسديد كامل التزاماتنا او إيقاف تسهيلاتنا بالاضافة الى صعوبة الحصول على ضمان قروض من شركة ضمان القروض كون المخاطبات تعتمد على مزاجية موظف البنك	مخاطبة البنك المركزي لتوجيهه البنوك التجارية لإعادة جدولة قروض الشركات و إعطاء فترة سماح اطول و عدم مضايقة وتقيد الشركات بمتطلبات جديده للقروض السابقة مثل طلب زيادة الضمانات او تسديد التسهيلات القائمة ، كما ان يتم تفعيل المنحة الصناعية المقدمة من البنك المركزي بشكل لا يسمح ل ظروف البنك او مزاجيته بتقيدها وعدم ترك رفع سعر الفوائد بدون قيود من البنوك التجارية . السماح للشركات بالتقديم مباشرة لشركة ضمان القروض و عدم ربطها بالبنك مباشرة

القضية	المطلب
	رفع سقف سلفه القطاع الصناعي من ٢ مليون الى ٣ مليون دينار للشركة الواحدة. مع منح مسار سريع لمعاملات الشركات الصناعية لدى البنك المركزيان بعض المعاملات تستغرق الموافقة عليها داخليا في المركزي بمعدل ستين يوما هذا ان لم يتم رفضها بعد موافقه البنك التجاري.

القضية	المطلب
ضعف قدرة أصحاب المشاريع الصناعية على توفير الضمانات اللازمة للحصول على القروض، وعدم وضوح آلية الشركة الأردنية لضمان القروض.	زيادة التوعية حول دور وآليات العمل لدى الشركة الأردنية لضمان القروض. إنشاء بنك صناعي متخصص على غرار بنك الإنماء الصناعي الذي تم إلغاؤه.